

الاقتصاد الأخضر في الجزائر كأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة
The green economy in Algeria as an essential tool for achieving sustainable development

يسرى جحيش¹، جنات بن رحمون²

¹ طالبة دكتوراه، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، youssera.djehiche@univ-biskra.dz

² طالبة دكتوراه، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، djennat.benrahmoune@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2023-01-22

تاريخ القبول: 2022-08-15

تاريخ الاستلام: 2022-07-24

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الاقتصاد الأخضر في الجزائر باعتباره أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وخيار إستراتيجي تسعى لتحقيقه. وذلك بالتركيز على أهم الإنجازات والمشاريع التي إنتهجتها في هذا المجال، وقد توصلنا في الأخير إلى أن الاقتصاد الأخضر من بين أهم نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو حاليا ذات الصلة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والإستخدام الأمثل لمواردها وتحقيق الإزدهار الاقتصادي والإجتماعي كما يعد أداة مهمة يتم من خلالها الوصول إلى تنمية مستدامة بحيث تهدف هذه الأخيرة أيضا للمحافظة على البيئة من خلال إستغلال مواردها وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل المخاطر البيئية، وبالتالي يتضح أن تبني الاقتصاد الأخضر في الجزائر وتطبيقه على أرض الواقع يساهم في تحقيق تنمية مستدامة.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الأخضر، البيئة، التنمية المستدامة، إقتصاد الجزائر.

تصنيف JEL: Q42، Q20.

Abstract:

The study aims to highlight the importance of the green economy in Algeria as an essential tool for achieving sustainable development, and a strategic option that it seeks to achieve, by focusing on the most important achievements and projects undertaken in this field.

Finally, we concluded that the green economy is among the most important models of rapidly growing economic development currently related to sustainable development, preservation of the environment, optimal use of its resources and the achievement of economic and social prosperity. It is also an important tool through which sustainable development is reached so that the latter also aims to preserve the environment. By making good use of its resources, promoting economic activity, achieving social justice and reducing environmental risks, it is clear that the adoption of the green economy in Algeria and its implementation on the ground contribute to achieving sustainable development.

Keywords: Green economy, environment, sustainable development, Algeria's economy.

Jel Classification Codes:Q42,Q20.

1. مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

قد أصبح الاقتصاد الأخضر من بين أهم نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو بحيث يشكل ضرورة ملزمة للأمن الاقتصادي والبيئي، وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ^[1] حيث زاد الاهتمام بالاقتصاد الأكثر بسبب الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة في الاقتصاد العالمي منها إنبهار الأسواق، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها، وقد كانت الجزائر من بين الدول المتضررة بسبب هذه الأزمات وكان لابد لها من البحث عن موارد جديدة خارج الإيرادات النفطية تساهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، توفر فرص عمل وتقلل من الفقر وتوفر الرعاية والخدمات الصحية.

الإشكالية: ومما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي:

كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

منهج الدراسة: لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي الاستدلالي. أهمية الدراسة: يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض المخاطر البيئية إضافة إلى ^[2] سن إستغلال الموارد.

أهداف الدراسة: إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع ينصب على تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
2. التعرف على العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
3. التعرف على واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة.

م 2.أور الدراسة: تم تجزيته الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- المحور الثاني: مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.
- المحور الثالث: واقع إنجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة.

2. الاقتصاد الأخضر

1.2. مفهوم الاقتصاد الأخضر:

✓ يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: "اقتصاد يتم فيه توجيه النمو في الدخل (على المستويين الوطني والعالمي) وفي قوة العمل من خلال الاستثمارات التي يقوم بها كل من القطاعين العام والخاص، بحيث يؤدي ذلك إلى كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، وتخفيض الانبعاثات والملوثات الضارة بالبيئة، والحد من النفايات، والحيولة دون حدوث خسائر في التنوع البيئي (البيولوجي)، أو تدهور في النظم البيئية (الإيكولوجية) أو تغيرات بشرية في الأنماط المناخية. (قرين و قراق ، 2019، الصفحات 177-178)

✓ ويمكن القول أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد الطاقة النظيفة، يتكون أساسا من أربعة قطاعات : الطاقة المتجددة، المباني الخضراء وكفاءة تكنولوجيا الطاقة، البنية التحتية الكفأة في استخدام الطاقة والنقل، وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة، والاقتصاد الأخضر لا يقتصر على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف، وكذلك المنتجات التي تستهلك طاقة اقل. (ثابتي وبركتو، 2014، صفحة 92)

✓ كما أشارت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا للاقتصاد الأخضر على أنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ونُدرة الموارد البيئية".

فالاقتصاد الأخضر يعد الدافع وراء النمو في الدخل وفرص العمل من خلال الإستثمارات العامة والخاصة، حيث يقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. (خالد سليمان محمود، 2018، صفحة 206)

2.2. الأهداف الإستراتيجية للإقتصاد الأخضر:

من أهم الأهداف الإستراتيجية للإقتصاد الأخضر كونه: (قرين و لراق ، 2019 ، الصفحات 180-182)

1.2.2. الإقتصاد الأخضر يعزز السعي إلى التخفيف من حدة الفقر:

إن الإستراتيجية التي تعنى بالإقتصاد الأخضر يمكن أن تساهم في تحقيق النمو الأخضر وأن تعود بالنفع على البيئة من خلال تجديد رأس المال الطبيعي وتعزيزه، بالإضافة إلى التخفيف من حدة الفقر، وهناك عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الوثيقة الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر والانتقال إلى الإقتصاد الأخضر، وعلى سبيل المثال، يعد قطاع مصائد الأسماك قطاعاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والعمالة والأمن الغذائي لصالح الملايين من البشر في العالم، كما أن تعزيز القطاع الزراعي يجعلها قطاعاً مستداماً يساهم في التخفيف من حدة الفقر، كذلك فإن الزراعة المستدامة يمكن أن تزيد المساواة والإنصاف في توزيع الأغذية المنتجة، وفي الوقت نفسه تتيح الوسائل الكفيلة بتحقيق زيادات في غلة المحاصيل، ويمكن أن تكون ظواهر الجوع والفقر والصحة والبيئة وثيقة الارتباط بالممارسات المتبعة في الزراعة والنتائج المستمد منها، ومن ثم فإن الزراعة المستدامة تنطوي على إمكانات جديدة بالاعتبار للارتقاء بنوعية الحياة في المجتمعات المحلية الريفية.

2.2.2. الإقتصاد الأخضر ينطوي على إمكانات لإستحداث فرص عمل إضافية:

يتنبأ تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الإقتصاد الأخضر بأن من شأن الاستثمارات في الإقتصاد الأخضر لغاية العام 2050 أن تحقق مكاسب في العمالة تتجاوز ما يمكن أن يحققه المخطط التصوري القائم على أسلوب العمل كالمعتاد، وسوف تتحقق ماديًا فرص عمالة جديدة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والنقل والزراعة المستدامة والنسيج، وفي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي التحول إلى الممارسات المستدامة إلى زيادة عدد فرص العمل في العمليات الزراعية وفي مجالات سلاسل الإمداد في ما قبل الحصاد ومع بعد الحصاد، وعلى نحو مماثل، فإن الاستثمار في تحسين موارد الطاقة وكفاءة استخدام الموارد في قطاع السياقة متوقع له أن يؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل.

3.2.2. الإقتصاد الأخضر يعزز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة:

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة، بالإضافة إلى تقديم حوافز تخفيفية، فإن نظام الطاقة الحالي المبني على الوقود

الأفوري هو مصدر تغير المناخ، وبعد قطاع الطاقة مسؤولاً عن ثلثي انبعاثات غازات الإيثاناس الحراري، ومن المتوقع أن تصل تكلفة التكثيف المصاحبة لتغير الطقس إلى 50-170 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، والتي ستحمل الدول النامية أكثر من نصفها، وتواجه العديد من تلك الدول تحديات من جراء أسعار الوقود الأفوري المرتفعة وغير المستقرة بإعتبارها مستوردة للبترول، فمثلاً يمثل البترول 10-15% من إجمالي الواردات في البلدان الإفريقية المستوردة للبترول، ويستهلك أكثر من 30% من عائدات صادراتها في المتوسط، وتخصص بعض الدول الإفريقية، ومنها كينيا والسنغال أكثر من نصف عائدات صادراتها لإستيراد الطاقة، بينما تنفق الهند 45% من تلك العائدات، إن الإستثمار في مصادر الطاقة المتجددة المتوافر عالمياً، يمكن أن يحسن من أمن الطاقة بصورة ملحوظة، وبالتالي من الأمن الاقتصادي والمالي.

الحفز على كفاءة استخدام الطاقة والموارد في جميع مناحي القطاعات الاقتصادية هدف محوري من الأهداف المنشودة في الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، علاوة على ذلك، فإن التحول إلى الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع مناحي القطاعات الاقتصادية من شأنهما أن يؤمنا الاقتصاد من الصدمات التي تسببها أزمات أسعار الطاقة، وأن يؤديا إلى تحقيق مدخرات اقتصادية، ويشمل تخضير قطاع الطاقة توسيع نطاق توليد القدرة الكهربائية المنخفض الانبعاثات الكربونية وإلى دخول مرحلة الجيل الثاني من إنتاج الوقود الهيدروجيني، ويمكن تحقيق ذلك من خلال البدائل عن الاستثمارات في مجال مصادر الطاقة الكثيفة الانبعاثات الكربونية، بالاستثمار في مجال مصادر الطاقة المتجددة، التي يمكن أن يتضاعف نصيبها إلى أكثر من ربع إجمالي الطلب على الطاقة الأولية بحلول العام 2050، كما يشمل تخضير استخدام الطاقة القيام بتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات الصناعة التحويلية والنقل والبناء، وإضافة إلى ذلك، فإن الحلول التي تعنى بالطاقة المتجددة بالاكتماء بها من خارج شبكات الكهرباء الرئيسية يتيح استغلال جزء فعال من إجمالي التكلفة من إستراتيجية تعنى بتوفير سبل الحصول على الطاقة لصالح أكثر من 1.4 بليون شخص ممن هم محرومون عالمياً من الحصول على الكهرباء.

4.2.2. الاقتصاد الأخضر: تحقيق منافع بيئية:

يُتوقع أن يرتبط المستويات الحالية للنفايات بقوة الدخل، فكلما إرتفعت مستويات الدخل، يتوقع أن ينتج العالم حوالي 13.1 مليار طن من النفايات في عام 2050، أي ما يزيد بنسبة 20% عن الكمية المنتجة في عام 2009، ويمكن لزيادة كفاءة الموارد وإستعادتها، الذي يجري تمكينها عن طريق السياسة العامة

الذكية، أن تقلل من تدفقات النفايات المتعلقة بارتفاع مستويات المعيشة، وأن تتجنب المشاكل المستقبلية، ويعد مجال إستعادة النفايات مجالا واسعا، حيث يتم إستعادة 25% فقط من كل النفايات وتدويرها، في حين بلغ حجم السوق العالمي للنفايات من التجميع إلى التدوير، ما يقدر بنحو 410 مليار دولار أمريكي في العام.

إن النقلة إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن تؤدي إلى تخفيض محسوس في انبعاثات غازات الإحتباس الحراري.

5.2.2. الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيها:

يتضمن التنوع البيولوجي والذي يمثل النسيج الحي لهذا الكوكب الحياة على كافة المستويات، الجينات، الأنواع والنظم الإيكولوجية، ويسهم التنوع البيولوجي في رفاهية البشر على كل هذه المستويات، ويوفر اقتصاديات تتوفر لها مدخلات من موارد ثمينة، وتتوفر لها خدمات تنظيمية وصولا إلى بيئة عمل آمنة، وتأتي هذه الخدمات غالبا، وهي ما يسمى بخدمات النظام الإيكولوجي في صورة سلع عامة وخدمات كانت غير مرئية اقتصاديا قبل هذا، بما كان سببا رئيسيا في تقييمها بأقل من قدرها وإساءة إدارتها، والخسارة الناتجة في النهاية.

ويمكن تقدير القيم الاقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي تلك، وتمثل قيمة تلك الخدمات الإيكولوجية جزءا أساسيا من رأس المال الطبيعي، وتمثل الموارد الطبيعية مثل الغابات، والبحيرات، والأراضي الرطبة وأراضي الأنهار مكونات أساسية لرأس المال الطبيعي على مستوى النظام الإيكولوجي، وهي عامة للغابة في ضمان استقرار دورة المياه وفوائدها للزراعة والمنازل، ودورة الكربون، ودورها في التغلب على المناخ، وخصوبة التربة، وقيمتها في إنتاج المحاصيل والمناخ المحلي اللازمة للإقامة الآمنة، ومصايد الأسماك اللازمة للحصول على البروتين، وكلها عناصر هامة للإقتصاد الأخضر.

3.2. مبادئ الاقتصاد الأخضر:

مبادئ الإقتصاد الأخضر الأكثر شيوعا تلخصت في مجموعة نذكر أهمها: (بونشادة و عراق ، 2021، صفحة 128)

- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- يجب على الاقتصاد الأخضر خلق عمل لائق ووظائف خضراء؛

- يحترم الاقتصاد الأخضر الحدود البيئية وعوامل الندرة؛
- يستخدم الاقتصاد الأخضر عملية صنع القرار المتكاملة؛
- يقيس الاقتصاد الأخضر التقدم الذي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام مؤشرات/ المقاييس؛
- الاقتصاد الأخضر عادل ومنصف وعادل بين البلدان وداخلها وبين الأجيال؛
- الاقتصاد الأخضر يحمي التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛
- يوفر الاقتصاد الأخضر الحد من الفقر والرفاهية وسبل المعيشة والحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات الأساسية.

4.2. مكونات الاقتصاد الأخضر:

- فرص خضراء جديدة: تتمثل في خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة، عن طريق: (بطاهر، عوادي، و عوادي، 2019، الصفحات 260-261)
 - ✓ تحسين التدفقات التجارية مع التّكيز على السلع والخدمات البيئية؛
 - ✓ إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة؛
 - ✓ دعم الإبداع، والبحث والتطوير نقل التكنولوجيا؛
 - ✓ تشجيع زيادة الأعمال، التعليم وإعادة التدريب.
 - جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملاءمة للبيئة: وتتمثل في خلق فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحضير الأنشطة الاقتصادية القائمة، وذلك من خلال:
 - ✓ تعزيز النقل المستدام؛
 - ✓ تحضير البناء والتصميم؛
 - ✓ تحضير إنتاج الكهرباء؛
 - ✓ تحسين إدارة الدياه وعمليات التحليلية؛
 - ✓ تحسين إدارة الدياه وعمليات التحليلية.
- #### 5.2. مؤشرات الاقتصاد الأخضر:
- قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع ثلاث فئات رئيسية، لقياس التقدم في إتجاه تحقيق اقتصاد الأخضر، ولم يتم الاتفاق على مجموعة معينة من المؤشرات، وبالتالي يمكن لأي حكومة أو أصحاب المصلحة اختيار انسب المؤشرات استنادا إلى الظروف الوطنية، وتندرج هذه المؤشرات في ثلاث فئات رئيسية كما يلي: (توات ، بورنان ، و بورنان، 2019، صفحة 132)

1.5.2. المؤشرات الاقتصادية: ومنها مثلاً ²لصّة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوث، أو كذلك ²لصّة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة، التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلى الاستدامة.

2.5.2. المؤشرات البيئية: التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي ومنها مثلاً كفاءة استخدام الموارد أو مستوى التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الكلي، ويمكن التعبير على هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج و²لدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.

3.5.2. المؤشرات بشأن مسار التقدم والرفاه الاجتماعي: ومنها مثلاً المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك المؤشرات المفتوحة² في إطار العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقتر²ة ضمن المبادرة المسماة "ما بعد الناتج المحلي الإجمالي"، التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة بالرفاه الاجتماعي.

6.2. ت²ديدات الاقتصاد الأخضر:

²يث هناك عدة تحديات منها: (قحام و شرقوق ، 2016 ، الصفحات 441-442)

1.6.2. الت²دي الاول: تحقيق استهلاك وانتاج مستديمين، بفضل مستهلكين ومنتجين يعملون على إ²تزام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طويلة دورة ²ياتهم.

2.6.2. الت²دي الثاني مجتمع المعرفة: عبر نشر معلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية طويلة الحياة والحصول على الثقافة، وعبر دعم مزيد من البحث ما يكون شرطاً للتنافسية.

3.6.2. الت²دي الثالث الحكم: ويساعد على تطوير مجتمعنا من خلال إشراك الجهات الفاعلة المعنية (كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية والنقابات)...

4.6.2. الت²دي الرابع التغير المناخي والطاقة: يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي نستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة والتكيف مع الاقاليم.

5.6.2. الت²دي الخامس النقل والحركة التنقل المستدامة: تتحقق من خلال تعزيز الت²ريل الموجه والتكامل والنقل الأقل تلوث عن طريق التمسك بتخفيض التنقل المجبر وتطوير الانظمة المبتكرة.

6.6.2.التدري السادس الحفظ والادارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية: تجري من خلال تطوير المعرفة والإعتراف بشكل أفضل بتلبية احتياجاتنا الأكثر أساسية بالإضافة الى دعم الاقتصاد وتحضير منظمات أكثر تحفظا وابتكار من الناحية البيئية.

7.6.2.التدري السابع الصحة العامة: والوقاية وادارة المخاطر تتحقق من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة (الهواء والمياه والتربة والضوضاء) ...وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك.

8.6.2.التدري الثامن الديموغرافيا والهجرة والضمان الاجتماعي: تتحقق من خلال تحديد الأثر على الاقتصاد وتوازن انظمة الحماية الاجتماعية، والتمسك بمكافحة كل الاقصاءات الناتجة بشكل خاص عن العمر والفقر والنقص في التعليم والتدريب، والاعتماد على البعد الثقافي المتعدد للمجتمع الفرنسي.

9.6.2.التدري التاسع التدريبات الدولية: بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الامن الغذائي وتأمين الطاقة للبلدان الأكثر تضررا.

3. التنمية المستدامة:

1.3. مفهوم التنمية المستدامة:

تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، ²عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، بيئية، اجتماعية وتكنولوجية وهي: (مانع، بشوع، و بوزيدي، 2019، صفحة 403)

✓ **فإقتصاديا** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة.

✓ **الصعيد الاجتماعي والإنساني** فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية التعليمية خاصة في الريف.

✓ **الصعيد التكنولوجي** نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحاسبة للحرارة والضارة بالأوزون.

✓ **الصعيد البيئي** فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية، وفي نفس السياق يعرف "برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة" التنمية المستدامة بأنها "تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"

✓ التنمية المستدامة على الصعيد التقني والإداري: هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

- ومن خلال تحليل التعاريف السابقة، يمكننا إستنتاج الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة فيمايلي: (موزارين و بربري ، 2017 ، صفحة 26)

■ انها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا ولا سيما فيما يتعلق بماهو طبيعي وماهو إجتماعي في التنمية.

■ التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

■ للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

■ تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.

■ التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة.

2.3. مبادئ التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب الحياة الاقتصادية والبيئية والإجتماعية والتكنولوجية وتم توضيح هذه المبادئ من قبل البنك الدولي وهي: (أبو عليان، 2017، الصفحات 49-50)

- تحديد الأولويات بعناية.
- الإستفادة من كل وسيلة نقدية.
- إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف.
- إستخدام أدوات السوق ليثما يكون ممكنا.
- العمل مع القطاع الخاص.
- مشاركة أفراد المجتمع.
- توظيف الشراكة التي تحقق نجا.
- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفاعلية.
- إدماج البيئة من البداية بمعنى وضع خطط بيئية وقائية للحد من المشكلات البيئية.

3.3. مبررات التنمية المستدامة:

- من بين العديد من المبررات نذكر: (أبو عليان، 2017، صفحة 49)
- مستويات الضرر المرتفعة التي تعرض لها النظام البيئي.
 - الدراسات الحديثة التي أكدت على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة.
 - المشكلات التي تواجه العملية التنموية في الدول النامية ^[7] حيث لم تفلح الإستراتيجيات التنموية السابقة في معالجتها.
 - التزايد السكاني وما ترتب عليه من زيادة إستهلاك الموارد الطبيعية.
 - أزمات الطاقة المتكررة الناتجة عن الإستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة وتلوث البيئة.
 - العولمة والانفتاح الاقتصادي مما زاد من الفجوات داخل المجتمع الواحد ^[8] وكذلك بين الدول مما أضعف سلطة الدولة وأدى لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات التي ^[9] حققت مستويات مرتفعة من الأرباح على ^[10] حساب الدول النامية والفئات الفقيرة.
 - ^[11] لفظ الأصول الطبيعية لصون ^[12] حقوق الأجيال القادمة.
 - التوقعات بزيادة الإنتاج العالمي وبالتالي زيادة مستويات التلوث وهدر الموارد.
 - إنتشار العديد من الأمراض والأوبئة التي تهدد صحة الإنسان بسبب التلوث.

4.3.4. أبعاد التنمية المستدامة:

تعتبر الأبعاد الثلاثة لمفهوم التنمية المستدامة عن طبيعته المتعددة الاختصاصات بشكل واضح، لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، وهذه الأبعاد هي: (يعقوب و قنادزة، 2017، صفحة 329)

1.4.3. البعد البيئي: إن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي، وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل ضرورة ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور ^[13] حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي.

وبعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية ^[14] لتياط والوقاية من الآثار الضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام.

2.4.3. البعد الاقتصادي: يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما تمنح التنمية المستدامة الأفضلية للتكنولوجيات والمعرفة والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة، وتدافع عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تؤخذ في ⁽²⁾سأها على المدى البعيد، التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية الطبيعية والنباتية.

3.4.3. البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة الخاصة بهذا البعد الثالث، إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق، الذي يعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة وإعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالالتياجات البشرية الأساسية، وقد أصبح ينظر للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية وهو وسيلة وهدف في آن واحد ⁽³⁾.

المحور الثاني: مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية مستدامة

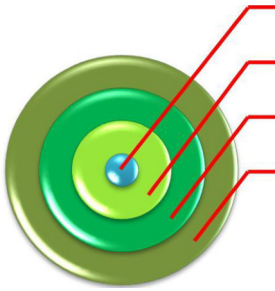
4. العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها، بما في ذلك التنمية البشرية وبين ⁽⁴⁾مأية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو+ 20 على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية ⁽⁵⁾ليث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي، كما هو مبين في الشكل (01). (بديار و بكريتي، 2019، صفحة 25)

الشكل (01): العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

الانتقال إلى إقتصاد منخفض الكربون، والطاقة المتجددة الاقتصاد الأخضر

تغير المناخ وندرة المياه والطاقة والتنوع البيولوجي



الاقتصاد الأخضر

التنمية المستدامة

المصدر: (بديار و بكريتي، 2019، صفحة 26)

وينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي، وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات تمكينية على مستوى السياسات، وتتيح هذه الاستثمارات العمومية منها والخاصة الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية و البنى التحتية والمؤسسات، وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات إستهلاك وإنتاج مستدامة، وزيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، وارتفاع عدد الوظائف الخضراء والثالثة، و انخفاض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج، وتقلص النفايات والتلوث، وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. (معزوزي و بن عثمان، 2018، صفحة 142)

المحور الثالث: واقع إنجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

5. مساعي الجزائر في إطار تبني الاقتصاد الأخضر:

الجزائر وكغيرها من البلدان ⁽⁴²⁾ أولت تهيئة الأرضية الكفيلة لتبني النمو الأخضر، وذلك من خلال جملة من القوانين التي تراعي البعد البيئي للنمو، ⁽⁴³⁾ حيث يعتبر قانون الإقليم الجزائري من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ الاقتصاد الأخضر لن يكون إلا من خلال تهيئة إقليم وإعادة الأهيل البيئي، وهو ما عمدت إليه الجزائر من خلال القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 والذي يهدف إلى: (⁽⁴⁴⁾مامة و ابن عون ، 2020 ، الصفحات 41-

(42)

- إعداد إستراتيجية لإعادة الزوج الريفي وإنعاش المناطق المهمشة؛
- المحافظة على البيئة وتأمين الأنظمة البيئية؛
- دمج ⁽⁴⁵⁾ضرية ⁽⁴⁶⁾قريقية وتنظيم سياسة المدنية؛
- دمج البعد المغاربي والمتوسطي؛
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

وترتكز الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، على ثلاث محاور أساسية:

- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة؛
 - الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، والأراضي الفلاّحية، الغابات والتنوع البيئي؛
 - تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، وعمليات التطهير ومختلف الشبكات.
6. مشاريع الاقتصاد الأخضر المحققة في الجزائر

تم إنجاز عدة مشاريع في إطار الاقتصاد الأخضر في الجزائر وأهمها: (بديار و بكريتي، 2019، الصفحات 29-28)

1.6. المركز الهجين (HYBRID) الطاقة الشمسية والغاز: لاسي الرمل:

- أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية الطاقة الغاز) في الجزائر تقع في لاسي الرمل على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر ب 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميغاواط، منها منتوجا عن طريق الغاز و 30 من الطاقة الشمسية، متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، وتتموقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كم شمال لاسي الرمل، وهو أكبر نقل للغاز في أفريقيا، وسيكون مصدرا للطاقة بديل ونظيف.
- عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع، فقد تم تخفيض انبعاثات CO2 بحوالي 33000 طن/سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية وهكذا أنقذت أكثر من 7 ملايين م³/سنة.
- اختيار موقع إنشاء هذا المشروع في منطقة تيلغمت (TILGHEMT) بسبب ثلاثة عوامل أساسية: على مقربة من نقل غاز لاسي الرمل + توافر مرافق معالجة الغاز + الشمس تشرق في المنطقة بحوالي 3000 ساعة في السنة.
- تنفيذ هذا المشروع يندرج في إطار الانطلاق الفعال للبرنامج وطني للطاقة المتجددة لزيادة 40 في المائة من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية بأفاق 2030 .

2.6. مصانع الاسمنت بمصافي (مرشحات النسيج) المواطنين في صحة جيدة:

- برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم اصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة وفي المجموع، عشرة من اثني عشر مصانع الاسمنت الموجودة في البلاد، أجرت تركيب تصفية الكيس.

3.6. سد بني هارون:

- الجزائر لديها في 70 سد مستغلة، بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار م³، وهناك أربعة عشر (14) سد آخر قيد الانجاز.

- المجمع مع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازا استراتيجيا كبيرا.

- على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر ب 960 مليون م³ وعلاوة على ذلك، الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين: وادي العثمانية، كدية المدور وركيس، وقدرة كل منها هي 62 و 35 و 65 مليون م³.

4.6. النقل الكبير للمياه في عين صالح -تمنراست:- وأهم الإنجازات:

- مشروع عين صالح / تمنراست يمثل أكثر من عنوان واقتصاد، لسياسة استباقية بحزم لتحقيق واقتصاد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة: تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب، يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح) نحو تمنراست من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد، يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كم، ويسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب بدون إنقطاع 24/24 ساء لأكثر من 90000 شخص.

5.6. محطات لتوليد المياه:

- بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتكوين محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة تسعة (9) منها هي في محطة تشغيل بسعة يومية إجمالية 3 1.39hm يوم وأربعة (4) منها هي مبرمجة.

- التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا "الإجهاد المائي" في هذه المنطقة.

- وبشكل أعم، استراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهذا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة لمياه الشرب (أكثر من 25 في المائة)، ولكن أيضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري.

6.6. التصميم المعماري الذكي: التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمريحة في المباني الذكية، كالحديقة Cyberparc التي اقيمت في سيدي عبد الله، بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكاملة وتوسعة التركيب التكنولوجية (تكييف الهواء، وتوزيع

المياه، والسيطرة على أداء الطاقة، اتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحول مياه الأمطار إلى مياه ري).

7. آفاق الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

في دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت انه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و2025، مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة، وفي وثيقة (المخطط الوطني "الجزائري" لتهيئة الإقليمية) تشير الحكومة إلى أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر، كما يقوم الخط التوجيهي الأول الذي وضعه القانون وهو استدامة الموارد، على ثلاثة برامج عمل إقليمية تفيد الاقتصاد الأخضر، وهي: استدامة الموارد المائية، المحافظة على التربة ومكافحة التصحر، حماية النظم الإيكولوجية، وقد ترجم تطبيق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية بعدد من الإجراءات العامة التي تندرج في إطار الاقتصاد الأخضر، وأنشأت مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها، فتأسس المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيئي، والمركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء، أما في مجال المياه، فتم إنشاء وكالة الحوض المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي، والمكتب الوطني للري والصرف، والشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب، وفي موازاة تطبيق التسعيرة الجديدة لمياه الشفة والمياه المستخدمة في الصناعة والزراعة، يتم تقديم دعم لمبادرات الاقتصاد في الاستهلاك عبر استخدام تقنيات ملائمة في الري، مثل الري الموضعي والرش، وتم توفير مهن مرتبطة بالاقتصاد الأخضر لخلق فرص عمل للشباب، وتشكل إدارة النفايات مصدر عدد كبير من الوظائف الخضراء. (قحام و شرفوق ، 2016 ، الصفحات 449-450) ويمكن توضيح آفاق الاقتصاد الأخضر في الجزائر في الآتي:

الجدول رقم (01): آفاق الاقتصاد الأخضر في الجزائر

الآفاق	الجهود
- قد يوفر أزيد من 1.4 مليون منصب شغل في 2025 خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة	وفر الاقتصاد الأخضر: 450 ألف منصب شغل سنة 2012.

والفعالية الطاقوية وتدبير المياه ومعالجة النفايات.	
-برنامج وطني لتنمية الطاقات المتجددة 2011-2030: استثمار 80-100 مليار دولار. أهداف آفاق 2030: -22 ألف ميغاواط/12 ألف ميغاواط موجهة للسوق الوطنية. -تغطية 40 بالمئة من إاجيات البلد من الكهرباء بالطاقة الشمسية (الحرارية والضوئية 37% والطاقة الريحية 3%) -خلق نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز. رفع معدل إدماج الصناعة المحلية 50% سنة 2020 و80% سنة 2030. -إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز، توفر 150 ميغاواط، منها 25 ميغاواط تعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية (تاسي رمل). -برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة: 2015-2020: مرآلة نشر وتصنيع التجهيزات. - 2020-2030: مرآلة التطوير على نطاق واسع.	الفعالية الطاقية والطاقة المتجددة: الصندوق الوطني للطاقات المتجددة يمول بـ 1% من الجباية البترولية.
خصص 11 مليار لتهيئة 50 ينبوع آراي خلال الخماسي 2015-2019 زيادة على 229 ينبوع أآصي سنة 2014.	السياحة المستدامة: مشروع قانوني التنمية المستدامة للسياة وقانون مناطق التوسع والمواقع السياحية المصادق عليها سنة 2030.

	-بعد الخطة التي تبنتها السلطات العمومية الجزائرية الممتدة من سنة 2001-2010 للنهوض بالقطاع السياحي، قدمت خطة أشمل عرفت ببرنامج التنمية لأفاق سنة 2013، ومن ثم ألحقت السلطات المسؤولة المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025 الذي يمثل الاستراتيجية التنموية الواجب اتباعها لتفعيل قطاع السياحة، خاصة وأن الجزائر تمتلك مقومات تساعد على تكون بلدا سياحيا متميزا (الموقع، المساحة، التنوع البيئي بين الصحراء والسهوب). -خصص غلاف مالي قدره 21 ألف مليار دج لتجسيد المخطط التوجيهي للهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014.
الهدف: إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية في أفق سنة 2019 في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019.	السكن والصحة: خصص 65 مليار دولار لتكنولوجيات جديدة للبناء والتأهيل للمعايير البيئية الوطنية. استثمار مآدره 20 مليار دولار أورو في: مخطط توجيهي للصحة للفترة 2009-2025.
البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية. هدفهم: رفع معدل التدوير إلى 70% سنة 2020 مقابل ما نسبته 5-6% حاليا. -إطلاق أنشطة للتواصل والتوعية والتكوين من أجل ضمان إستدامة قطاع تدوير النفايات.	تدوير النفايات: صودق أثناء مناقشة قانون الميزانية 2002 على قانون مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها. في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال 10 مراكز دفن النفايات في أهم المناطق الحضرية. - تفقد الجزائر 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم اعتماد استراتيجية تدوير النفايات سنة

	2010. - هناك 4000 مؤسسة عاملة في مجال جمع وتدوير النفايات. - مشروع الجزائر البيضاء 2005. - تحفيزات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للاستثمار في هذا المجال. - دعم مسترجعي الأجهزة الإلكترونية والعجلات والسيارات المعطلة من أجل الحد من النفايات الصلبة. - وضع هدف طموح من أجل تحسين تدوير النفايات ليصبح نسبته 40% منذ سنة 2016.
-المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020). الهدف: مضاعفة الإنتاج السمكي قد يصل 200 ألف طن سنويا بفضل تربية الأحياء المائية (التي ستمثل 70% من الإنتاج).	الصيد البحري: مخطط الصيد البحري انطلق 60 مشروع في قطاع الصيد البحري. استثمار 120 مليون دج.
	الفحة البيولوجية: تستغل 700 هكتار مازالت متأخرة مقارنة بالمغرب 200 ألف هكتار وتونس 330 ألف هكتار.
قد يصل معدل الربط بالشبكة العمومية للتطهير إلى: -100% سنة 2030 في المناطق الحضرية. -80% في المناطق الريفية.	المياه: -بلغ معدل الربط بالشبكة العمومية للتطهير 87 % سنة 2012. -09 مصانع لتحلية المياه بقدرة إنتاجية 1.4 مليون متر مكعب في اليوم. -استثمار 27 مليار دولار لقطاع الماء والتطهير ضمن المخطط الخماسي 2010-2014.

المصدر: (تومي و مسيعد، الصفحات 155-156)

7. خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الجزائر بذلت جهود كبير للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر من خلال خلق مصادر بديلة في شتى المجالات لخلق الثروة وزيادة المداخيل والحفاظ على الموارد الطبيعية ومن ثم يتم تحقيق التنمية المستدامة، بحيث أن الجزائر تزخر بالعديد من الثروات الطبيعية وإنشاء مشاريع ضخمة سعت الدولة من خلالها لإستغلال هذه الثروات بشكل أمثل ساهم في نهوض الاقتصاد الوطني مرة أخرى.

النتائج: ومما سبق توصلت الدراسة إلى مايلي:

- يساعد الاقتصاد الأخضر على تهيئة المناخ لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - يتطلب الاقتصاد الأخضر توفر تكنولوجيا حديثة يمكن التحكم فيها ويحسن استغلالها؛
 - يتطلب الاقتصاد الأخضر أيضا الاعتماد على الكفاءات ابعورية للاستفادة منها؛
 - طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة تكاملية، حيث أن الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر يساهم في دعم أبعاد التنمية المستدامة إنطلاقا من البعد البيئي.
- التوصيات:

- تحديث القوانين والسياسات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر؛
- تثقيف المستهلكين عن التنمية المستدامة وأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية؛
- الاهتمام أكثر بمجال البحث العلمي والتطوير؛
- محاكاة التجارب الناجحة في هذا المجال.

8. قائمة المراجع:

1. الحبيب ثابتي، و نصيرة بركتو. (2014). دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والدساهمة في الحد من الفقر. *مداخلة مقدمة ضمن الدلتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة*. جامعة الجزائر 3.

2. أمينة بديار، و لخضر بكريتي. (جوان، 2019). دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة آفاق للبحوث ودراسات سداسية* (04).
3. بختة بطاهر، مصطفى عوادي، و عبد القادر عوادي. (2019). سبل تنمية الاقتصاد الأخضر ودورها في تعزيز الأمن الغذائي المستدام. *مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية*. الوادي: جامعة الشهيد 7مه لخضر.
4. 7سام محمد أبو عليان. (2017). الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين -إستراتيجيات مقتر7ة- (ماجستير). كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، غزة- فلسطين: جامعة الأزهر.
5. دنيا خالد سليمان محمود. (2018). دور التعليم الجامعي في تحقيق الإقتصاد الأخضر. *مجلة دراسات في التعليم الجامعي* (39).
6. ربيع قرين ، و مصباح 7راق . (ديسمبر، 2019). خيار الإقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية. *مجلة العلوم الإنسانية*، 30 (02).
7. سبرينة مانع، سعاد بشوع، و هدى بوزيدي. (2019). مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. *مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية*. الوادي: جامعة الشهيد 7مه لخضر.
8. عبد الر7مان تومي، و مريم مسيعد. (بلا تاريخ). الاقتصاد الأخضر كإستراتيجية للتنوع الإقتصادي في الجزائر. *مجلة دراسات إقتصادية* (28).
9. عبد المجيد موزارين، و محمد أمين بربري . (ديسمبر، 2017). قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية في ظل التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة العلوم الادارية والمالية*، 01 (01).
10. عيسى معزوزي ، و جهاد بن عثمان. (ديسمبر، 2018). الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أم تكامل. *مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية* (01).

11. محمد يعقوب، و جميلة قنادزة. (2017). النمو الإقتصادي، التدهور البيئي وتبلور نظرية التنمية المستدامة. *مجلة البشائر الاقتصادية*.
12. مسعودة مامة، و الطيب ابن عون . (2020). الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة البديل الاقتصادي*، 07(01).
13. نصر الدين توات ، مصطفى بورنان ، و إبراهيم بورنان. (2019). الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة "مسارات التحول وآليات التمويل. *مداخلات مقدمة ضمن ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤية مستقبلية واعدة للدول النامية*. الوادي- الجزائر: جامعة الشهيد ماله لخضر.
14. نوال بونشادة، و سمية لراق . (2021). الاقتصاد الأخضر كمقاربة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي. *دراسات إقتصادية*، 19(01).
15. وهيبة قحام، و سمير شرفوق . (ديسمبر، 2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* (06).